عدد ٩٢ قيل | صدورها في يوم الخميس من كل أسبوع | السنة الثانية

(ثمن ثمرات الفنون)

في بيروت ولبنان عن سنة واحدة فرنك ١٢
. . عن ستة أشهر . ٨
في سائر الممالك المحروسة مع أجرة البريد . ١٥
. . عن ستة أشهر . ٩
في جميع المحلات السائرة مع أجرة البريد . ١٨
. . عن ستة أشهر . ١١
في أقطار الهند مع أجرة البريد روبيه ٨
. . عن ستة أشهر . ٥

ويمكن الحصول على ثمرات الفنون في الأماكن التي ليس بها وكلاء بإرسال حوالة إلى مديرها أو بإرسال طوابع البوسطة على قدر مدة الإشتراك

# ثمرات الفنون

إن ثمرات الفنون تنشر مرة في الأسبوع فمن أرادها فليطلبها من مطبعة جمعية الفنون في بيروت الكائنة في سوق السادات حماده. وفي الجهات من الوكلاء الذين تذكر أسماؤهم في آخر الصحيفة عند وجود محل

قيمة الإشتراك تدفع سلفًا

ثمن كل نسخة من ثمرات الفنون قرش ونصف

التحارير التي ترسل إلى إدارة الثمرات يقتضي أن تكون خالصة أجرة البريد ولا يصير إرجاع الرسائل لأصحابها سواء طبعت أو لم تطبع

إن هذه الصحيفة تحتوي على حوادث سياسية ومحلية وتجارة وفنون

بيروت يوم الخميس في ١٠ محرّم سنة ١٢٩٤ | الموافق ١٣ و٢٥ ك٢ سنة ١٨٧٧

المرجو من الذين لم يدفعوا إلى الآن قيمة الإشتراك في يافا أن يدفعوه إلى الوكيل أو نقطع إرسال الثمرات عنهم بعد نشر أسمائهم

## أعمال المؤتمر

ذكر في الستاندر أن ما شاع عن اللورد ساليسبوري من تهديده العثمانيين وإكراههم على قبول قرار المؤتمر لا صحة له فإن اللورد المشار إليه عند مقابلته للحضرة الشاهانية أظهر لديه عسر الأحوال الحاضرة وما هي عليه من المشاكل والمصاعب وقال أنه يود أن يرى الدولة العثمانية في غاية من الإنتظام والسعة وأن الطريق المؤدية إلى هذه الغاية إنما هي إيجاد الإصلاح وقبول قرار المؤتمر اه وفي الناسيونال أن الجنرال أغناتيف لم يتخذ نفسًا قويًا عندما كان يلح على الباب العالي أن يقبل مطالبه بدون مراجعة وبدون أن يعطيه وقتًا لفحصها مع أن تلك المطالب كانت نتيجة المؤتمر السري الذي لم يحضره أحد من وكلاء الدولة العلية فلا جرم أن تصرفًا كهذا مما يظهر لنا أن للجنرال الموما إليه سياسة دقيقة غير أن هذه السياسة حرية بالطرح لأنها تمنع استقلالية الباب العالي الذي كان أولى به أن يفضل قبول لائحة برلين على أن يرضى بحلول عساكر أجنبية في البلغار فكان استغنى بذلك عن هذه المدة التي صرفها بالمحاورات بدون طائل مع فراغ الصبر الجميل وجاء في الفاردوبوسفور أن الباب العالي لا يقبل أبدًا بالمطالب التي تمس شرف استقلاليته والشعوب غير السلافيين لا يرتضون أبدًا أن يكونوا فداء لتأييد دعوى السلاف فإنهم يفضلون محاربتهم على تأييد دعواهم فإذا تغلبوا عليهم يقدمون برهانًا واضحًا لا على حبهم المحاماة عن وطنهم فقط بل على المحاماة عن أغراض إنكلترة وفي الليفانت هرالد أن الباب العالي يرفض بالكلية حلول عساكر في البلغار من أي نوع كان لكنه يتعهد بموجب سند ممضي بإجراء الإصلاحات بكل ضبط ويقبل مع ذلك تجديد اجتماع المؤتمر بعد سنتين لأجل الفحص عن الإجراءات ويقال أن الجنرال أغناتيف بأن أنه لم يبق له مقدرة على التساهل بما هو أكثر من تساهله الحالي وفي رسالة برقية من الأستانة ما يفيد أن الباب العالي قد قبل وضع جندرمة (أي ضابطة) مختلفة تتجمع من الشعوب المسيحيين في تركيا وتكون تحت أمرة ضابط من قبل الدولة العلية والمظنون أن الوكلاء يتساهلون مع الدولة العلية ببقية الشروط بما يمكن قبوله ومن المؤكد أن الجنرال أغناتيف لا يستمر سفيرًا في الأستانة كيفما كانت نتيجة المؤتمر وهذا مما يثبت ما ظهر منه قبلا من استعداده للسفر وفي رسالة برقية مدرجة في الدالي نيوز أن الجنرال أغناتيف أراد نقل مركز المؤتمر إلى فنينسيا ويقال أنه أراد التساهل مع الباب العالي غير أن معتمد ألمانيا عارضه بذلك (هذا مستبعد عقلا) وقد كذب ما شاع من أنه حدث نفور بين وكيل ألمانيا ووكيل فرنسا ويقال أن هذا (أي وكيل فرنسا) زعم أن مطالب المؤتمر عادلة ليس فيها شيء يخالف سيادة واستقلالية الباب العالي (أين الإستقلالية بناء على قبول مطالب المؤتمر والإنتقياد إلى ما أمر) وقد قال الجنرال أغناتيف أنه اتخذ جميع الوسائط المؤدية إلى الإتفاق فلا يمكنه بعد هذا أنن يتساهل بأكثر مما قبل وأنه من فوائد (بل مصائب) تركيا أن تقبل مطالب المؤتمر فأظهر جميع الوكلاء قبولهم لكلامه وكلام سفير فرنسا اه (حيث اتفقوا على ذلك في جلساتهم الخصوصية فقبولهم تحصيل حاصل١٩ وفي رسالة برقية من موسكو عما في جريدتها أنه إذا انقطعت المخابرات فعلى الروسية أن تطلب من تركيا مطالب الدول جميعها لا مطالبها فقط وزادت قولها أن جميع أوربا تحارب الدولة العلية بسلاح الروسية (المستعان بالله تعالى) وقد أظهرت أن حيادة أوربا بإزاء الروسية ليست كافية وأن الروسيا لم تفتح المسألة الشرقية وإن كانت حصلت على الفائدة بتهذيب تركيا فيظهر من ذلك أن الدولة العلية أمست محفوفة بأمرين خطرين إما ن تسلم بمطالب الدول وإما أن تفتح الحرب على روسيا اه (والاني أولى فهو أخف الضررين)

## رومانيا والمؤتمر

ذكر في الليفانت هرالد ما نصه أرسل مكاتب جريدة أوكسبورج المقيم في الأستانة صورة اللائحة التي قدمها موسيو براتيانو إلى الباب العالي وإلى الوكلاء باسم حكومة رومانيا ونص تلك اللائحة

أن رومانيا كانت وستكون حكومة مطلقة الحيادة وهذه الحيادة التي أبانت دائمًا عن سلامتها الطبيعية قد جرى بخصوصها منذ سنة ١٨٥٦ شروط تابعة (حسب شروط معاهدة سنة ١٨٦٥) فمنذ ابتداء حرب تركيا وسربيا لم تزل تصرفات رومانيا حسنة وموافقة لشريعة الشعوب المختلفة ولم تر هذه الحكومة مع ذلك في جهة من الجهات تثبيت الكفالة التي تكرمت عليها بها أوربا منذ سنة ١٨٦٥ فما هي وظائف أوربا وما عسى أن تكون أحوالها إذا أمست أراضي رومانيا ساحة للحرب فإذا تركت رومانيا وشأنها أفلا تضطر إلى أن تنتخب حلفاءها (لا ريبة في ذلك) فكل نوع من المحالفة غير محرم على رومانيا فلا يمكنها إذًا بدون ريب أن تشتبك بمحالفة هجومية لكنها مخيرة بعقد محالفات بنوع يمكنها من تثبيت وجودها وحفظ حيادتها فحكومة رومانيا وهي بصفة حكومة متحايدة تتكلم الآن بصوت نائبها الوطني وقد أثبتت بالتصريح أن في نيتها أن تبقى متحايدة أما من جهتها هي فقد كان لها إلى الآن رمز عن أحوالها في الحيادة وحفظ الأمر فهذان هما الشرطان الأصليان اللذان وضعا لها في المعاهدات واللذان صيرانها بلجيقا الشرقية. هذا وقد أتى دور أوربا فلها هي الآن الكلمة وكل أنظارنا شاخصة إليها ونحن منتظرون بكل ثقة أن أحوال رومانيا تنتهي بحسن الختام

فبناءً على أسباب هذا الطلب المستندة إلى المعاهدات وبالنظر إلى السياسة الماضية وأحوال رومانيا الجغرافية وقد وجد في اللائحة التي بخصوص ذلك ما معناه أن لنا أملا بأن الدول العظام حبًا بدوام السلام والتهذيب لا تتأخر عن أن تنجز لرومانيا أعمال سنة ١٨٥٦ وتمنحها بنوع خصوصي حالة معفاة ومحددة مثلما وهبوا لسويسرا وبلجيقا

**الإصلاح العثماني**

نشرت جريدة التيمس مكاتبة وردت إليها من رجل عثماني من فينا بما معناه

أنك تقول أن أوربا تريد أن تؤكد راحة وتحسين حالة المسيحيين في البلاد العثمانية والسلام العمومي في المشرق وليس لها مع ذلك ثقة بأقوال السلطان ولا بوزرائه فلذلك قد اضطرت إلى أن تتشبث بكفالات أوثق من التي قدمها لها الباب العالي فاستنادًا على هذا الزعم قد استمسكتم بالخطوط الهمايونية والإصلاحات المختلفة الصادرة فقبل أن أدخل في البحث لأفند هذا الزعم الفاسد الذي أبان أن الإصلاحات الضرورية قد لبثت عديمة الفائدة وأنها لم تحدث أدنى تأثير في حالة المملكة أرجوك فقط أن تعتبر أن القياس الذي اتخذته لتحط من قدر الأمة ومنزلتها هو في غير محله لأن الإصلاحات التي بوشر بها في تركيا تحتوي على التسوية السياسية والإدارية والمدنية لكل صنف من أصناف التبعة بدون استثناء فهي نتيجة احتياج الأمة المسلمة إلى الآداب فإنها ارتكبت العسف حتى أمكنها أن تحصل عليها حيث خلعت سلطانًا متمسكًا بالأفكار القديمة وأجلست سلطانًا متكفلا بالأنعام بتلك الإصلاحات وإجرائها بين جميع التبعة التي وضعتها فليس السلطان أو وزراؤه الذي يتولى من الآن أعمال المسلمين أو المسيحيين إخوانهم بل أن المسلمين والمسيحيين معًا يسهرون على تقدمهم ونجاحهم فإنهم يعلمون ضرورة الإصلاح لتحسين أحوال المملكة المدنية والسياسية وبدون ذلك لا يتأملون في مستقبل حسن وليس السلطان أيضًا الذي يعد ثم يخلف وعده بل أن كل الأمة المسلمة منوط بها ذلك فإنها ترى ضرورة الإصلاح وتعلم أنه وحده يقود المملكة إلى الهدو والسعادة فهذه هي كفالة أوربا من المسلمين وإخوانهم المسيحيين

وقد مضى الوقت الذي كانت فيه القوانين عديمة الثبات فإنها الآن صادرة من أحشاء الشعب المسلم الذي يعتبرها مفضية إلى نجاحه أكثر من نجاح الشعب المسيحي الذي ينتفع في نفس الوقت بتلك المنفعة فلا جرم أن هذه الأفكار أو الإعتقادات مما يستحق الشكر لأنها جمعت بين جملة أجسام وإن كانت متفرقة على أني أتأمل أنكم مني تحققتم ذلك تمتنعوا أن ترتكبوا غلطًا تاريخيًا هكذا وتقدموا برهانًا على العدالة وعدم التعصب للمعرفة إذا كان ممكنًا لشعوب المغرب أن يقلبوا دولهم ويكرهوهم على الدخول في الإصلاحات والنظام على أن مسلمي هذا العصر هم أيضًا مخلوقات بشرية مزينون بخواص العقل بل محتاجون إلى محاسن التهذيب العقلية والهيولية كباقي النصارى فيمكنهم أن يجتهدوا أكثر منهم لتحسين حالتهم ووطنهم ومستقبلهم فتصرفاتهم هذه يمكنها أن تكون كفالة لإجراء القوانين التي وعد بها الباب العالي لكن من يضمن لنا راحة المشرق

وقبل أن أختم كلامي أرجوك أن تسمح لي أن أتكلم بعض كلمات عن سلطة السلطان الذي هو نظير رئيس روحي لجميع المسلمين وهو أن هذه السلطة هي من الفرائض الدينية التي لا يمكن نزعها أبدًا كيفما كان زعم السير كامبل الذي هو وإن كان كفيلا لفوائد الهنديين ليس له صفة بتغيير قواعد الدين الإسلامي على أنه وإن كان مديرًا في الهند لا يصدق بكلام اللاهوت من المسلمين ولا بكلام شيخ الإسلام الذي هو متمسك ومعتصم بالدين واللاهوت الإسلامي هذا وأن مسلمي الهند يميلون كل الميل ويرغبون بسعادة النصارى العثمانيين الذين لا يرفض مولانا الأعظم أدنى حق من حقوقهم المدنية والسياسية والذين يعتبرهم الإعتبار الحاصل لأهالي الهند اه ملخصًا

**(الإمضا)** **أحد العثمانيين**

**تابع القانون الأساسي**

**في هيأة الأعيان**

٦٠ أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسًا ولا يتجاوز عددهم ثلث أعضاء هيأة المبعوثين

٦١ أن من يعين بصفة عضو في هيأة الأعيان ينبغي أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسية مشهودة لدى الدولة وأن لا يكون سنه دون أربعين سنة

٦٢ أن مدة العضوية في هيأة الأعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية والبحرية ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة أما من يعين من أعضاء هيأة الأعيان لإحدى مأموريات الدولة طلبه فتسقط عنه صفة العضوية

٦٣ أن معاش العضوية الشهري في هيأة الأعيان عشرة آلاف غرش وإذا كان لأحد الأعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف غرش فتزداد إلى هذ ا القدر وإن كانت عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها

٦٤ أن هيأة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيأة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساسًا بالأمور الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسي أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعيًا مع إيراد ملاحظاتها أو أن تردها إلى هيأة المبعوثين لأجل إصلاحها أو تصحيحها أما اللوائح التي تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التي تقدم للهيأة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة إذا وجد لزومًا لذلك مع إضافة الملاحظات اللازمة عليها

٦٥ أن عدد أعضاء هيأة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية

٦٦ أن أمر الإنتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الإنتخاب في قانون مخصوص

٦٧ لا يمكن الجمع بين عضوية هيأة المبعوثين مأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيأة المبعوثين من باقي مأموري الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى

٦٨ لا يجوز أن ينتخب لهيأة الأعيان أولا من لم يكن من تبعة الدولة العية ثانيًا من كان حائزًا مؤقتًا امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ثالثًا من لم يكن عارفًا بالتربة رابعًا من كان سنه دون الثلاثين خامسًا من كان مستخدمًا عند شخص آخر في وقت الإنتخاب سادسًا من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره سابعًا من كان مشهورًا بالتصرفات السيئة ثامنًا من حكم عليه بالحجر حكم لاحقًا ولم يفك عنه الحجر تاسعًا من كان ساقطًا من الحقوق المدنية عاشرًا من يدعي أنه من التبعة الأجنبية فجميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم بهيأة المبعوثين أما في الإنتخاب الذي يجري بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفًا القراءة والكتابة في اللغة التركي نوعًا ما

٦٩ أن انتخاب المبعوثين العمومي يجري مرة واحدة في كل أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنوات ويجوز تحديد انتخابه

٧٠ أن انتخاب المبعوثين العمومي يبتدأ به قبل شهر تشرين الثاني الذي هو بداية اجتماع الهيأة بأربعة أشهر في الأقل

٧١ أن كلا من أعضاء هيأة المبعوثين يعتبر كاتب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التي انتخبته فقط

٧٢ من المطلوب من المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها

٧٣ إذا فضت هيأة المبعوثين بإرادة سنية يبتدأ بانتخاب جميع الأعضاء الجديدة بحيث تتمكن الهيأة من الإجتماع بعد ستة أشهر في الأكثر

٧٤ إذا توفي أحد أعضاء هيأة المبعوثين أو وقع تحت الحجر لأسباب قانونية أو انقطع عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة أو استعفى أو سقطت عنه العضوية لداعي صدور حكم ما عليه أو لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلافه بحسب الأصول قبل الإجتماع التالي

٧٥ أن مأمورية العضو الذي ينتخب عوضًا عن أحد المبعوثين تدوم فقط إلى وقت الإنتخاب العمومي الآتي

٧٦ يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف غرش من خزينة الدولة عن مدة الإجتماع في كل سنة وتعطى له أيضًا مصاريف الطريق ذهابًا وإيابًا باعتبار كون المعاش الشهري خمسة آلاف عنه وفقًا لنظام المأمورين الملكيين.

٧٧ تنتخب هيأة الأعيان ثلاثة أشخاص لرياسة الهيأة وثلاثة أشخاص لكل من الرياستين الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة إلى الحضرة الشاهانية وبموجب إرادة السنية يعين أحد الثلاثة الأولين لرياسة الهيأة وشخصان من السنة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجري مأموريتهم على هذه الصورة

٧٨ أن المذاكرات والمفاوضات في هيأة المبعوثين تجري علنًا غير أنه إذا وقعت مادة مهمة أو عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضوًا من أعضاء هيأة المبعوثين إجراء المذاكرة سرًا على أمر ما حينئذ تصرف الأشخاص الموجودين في محل اجتماعها خلا أعضاءها وبموجب قرار الأكثرية تقبل أو ترفض الطلب المنفذ لها وتجري المفاوضة علنًا أو سرًا بحسب القرار المذكور

٧٩ لا يجوز إلقاء القبض على أحد أعضاء هيأة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته ما لم يثبت بموجب مرار أكثرية الهيأة وجود سبب كف لإلقاء التهمة عليه من قبل الهيأة أو ما لم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت ارتكابه ذلك أو عقبه

٨٠ أن هيأة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما كان منها متعلقًا بالمالية أو بالقانون الأساسي يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصلحه وغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالإتفاق مع هيأة ك وتعين كذلك مع هيأة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصالها

**في المحاكم**

٨١ أن القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لأيديهم النيرة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وإنما يجوز قبول استعفائهم أما صورة ترقي القضاة ومسالكهم ومبادلة مناصبهم وكيفية إجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنب ما جميع ذلك مصرح في النظام المذكور في النظام موضح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقي مأموري المحاكم

٨٢ أن جميع أنواع المحاكمات تجري في المحاكم علنًا والإعلامات التي تصدر منها مأذون بنشرها غير أنه تجري المحاكمة سرًا في الظروف المعينة بالقانون

٨٣ يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه

٨٤ لا يسوغ لإحدى المحاكم لأية علة كانت أن تمتنع عن رؤية دعوى هي من متعلقاتها ولا يجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيره بعد الشروع في رؤية تلك الدعوى أو بعد إجراء التحقيقات الأولية المقضية لرؤيتها ما لم يكف المدعي عن ملاحقة دعواه ولكن حقوق الحكومة في الدعاوي الجنائية تأخذ مجراها النظامي

٨٥ كل دعوى ينبغي أن ترى في المحكمة التي يتعلق بها رؤيتها أما الدعاوي التي تقع بين الأفراد والحكومة فإنها ترى كذلك في المحاكم العمومية

٨٦ أن المحكمة بجملتها تكون عارية عن كل نوع من المداخلات

٨٧ أن الدعاوي الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والدعاوي النظامية ترى في المحاكم النظامية

٨٨ أن أنواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعول به على القوانين

٨٩ لا يجوز قطعًا لأية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجنات لرؤية بعض دعاو مخصوصة والحكم بها خلا المحاكمة القانونية وإنما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون

٩٠ لا يجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش في الحكومة

٩١ سيجري تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة في الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر في القانون

**في الديوان العالي**

٩٢ يتألف الديوان العالي من ثلاثين عضوًا منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف وهذا الديوان ينعقد عند الإقتضاء بموجب إرادة سنية في دائرة هيأة الأعيان وظيفته إنما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول إلقاء الدولة في الخطر

٩٣ ينقسم الديوان العالي إلى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيأة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالي

٩٤ يعطى القرار في هذه الدائرة بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكي عليهم أو عدمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون في ديوان الحكم

٩٥ أن عدد الأعضاء في ديوان الحكم واحد وعشرون عضوًا من أعضاء الديوان العالي منهم سبعة من هيأة الأعيان وسبعة من ديون التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة وهذا الديوان يحكم حكمًا بائنًا وبمقتضى القوانين المؤسسة في الدعاوي التي قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثرية بثلث أعضائه أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز

**في الأمور المالية**

٩٦ أن تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها وجمعه ما لم يتعين بقانون

٩٧ أن لائحة الدخل والخرج في الدولة هي بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصارفاتها تقريبًا فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون

٩٨ أن اللائحة المذكورة أي قانون الموازنة العمومية يصير البحث والمصادقة عليها بندًا بندًا في المجلس العمومي وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم إلى أبواب وفصول ومواد متعددة وفقًا للأصول المتخذة نظامًا وتجري المذاكرة عليها أيضًا فصلا فصلا

٩٩ أن قانون الموازنة العمومية يطرح أمام هيأة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومي ليمكن وضعه في موقع الإجراء عند دخول السنة المتعلق بها

١٠٠ لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجًا عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون مخصوص

١٠١ إذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة في غير وقت اجتماع المجلس العمومي وذلك لأسباب إجبارية غير اعتيادية فإن هيأة الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك آخذة المسؤولية عليها وتتدارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإرادة السنية التي تصدر وعليها أن تقدم لائحة ذلك إلى المجلس العمومي عند اجتماعه

١٠٢ أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحد فقط ولا يجري في غير تلك السنة غير أنه إذا فض مجلس المبعوثين لأسباب غير اعتيادية قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب إرادة سنية أن يداوموا إجراء حكم موازنة السنة الماضية إلى أن يلتئم مجلس المبعوثين بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة

١٠٣ أن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التي يصار دفعها بتلك السنة وينبغي ان تكون هيأتها وأبوابها موافقة بالتمام لقانون الموازنة العمومية

١٠٤ أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العموومي في أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلق بها

١٠٥ يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المأمورين المولجين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التي تتقدم من الدوائر المختلفة وهذا الديوان يقدم إلى هيأة المبعوثين في كل سنة تقريرًا حاويًا خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضًا على الحضرة السلطانية بواسطة رئيس الوكلاء تقريرًا عن أحوال المالية

١٠٦ أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب إرادة سنية ويستمرون في مأمورياتهم مدة حياتهم ولا يعزل أحد منهم ما لم تصادق هيأة المبعوثين بالأكثر على لزوم عزله

١٠٧ سيترتب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم وصورة استعفائهم وتبديلهم وترقيهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقلام المتعلقة بهذا الديوان

**(ستأتي البقية)**

وعدنا في الثمرات الماضية بنشر الرسالة التي وردت لنا من جناب الأديب الفاضل سليم أفندي رمضان رئيس بلدية عكا المتعلقة بالحرس الوطني ونصها

**معشر أهل الوطن**

أنه من بعد الإتكال على الله تعالى والاستئذان من سعادة المتصرف الأفخم وحصولنا على المأذونية من جانب سعادته مع المسرورية قد افتتجنا اكتتابًا للإنتظام في سلك العسكرية الوطنية تحت اسم الحرس الوطني وذلك لأجل المحافظة على ناموس العرض والوطن عند الإيجاب فنخطر أبناء هذا الوطن من كافة الطوائف بأن كل من تحركه الغيرة للدخول في هذا الحرس فليحضر لمحلنا لأجل قيد اسمه في الدفتر الذي سيتقدم وها أنني مستعد لقبول قيد أسماء المكتتبين في كل يوم من الساعة الثالثة نهارًا إلى الساعة الخامسة وليكن معلومًا أن انتظام هذا العسكر لا يوجب الإنسان إلى اللهو لا عن أشغاله ولا عن مكاسبه مطلقًا سوى وقت حصتي التعليم وهما في يوم الجمعة ويوم الثلاثا ولا يمنعه لا عن نومه في بيته ولا عن أقل عمل من عوائده وعلى ذلك فمصرف ملابسه الحرسية من ذاته اهـ (ثمرات)

قلت نقدم الشكر والثناء لهذا الأديب الفاضل الذي حملته نفسه الأبية وديته حميته الوطنية إلى تحريك همم أبناء الوطن من أي طائفة إلى ما فيه الإئتلاف والإتحاد على المحافظة على الوطن الذي يوصف بأنه عثماني فقط ويكون به المحاماة عن شرفه واعتباره وتقدمه ودفع غارة كل متعد يريده بسوء وإنما نقدم الشكر أيضًا لمن أجاب دعوته وانتظم في ذلك السلك وهو محض نفع بلا شائبة أقل ضرر ونحض الجميع على تلبية ندائه كما نتأمل أن تحرك مساعيه همم غيره من أبناء الأوطان العثمانية فيسرون في منهاجه وفّق الله الجميع إلى ما فيه رضاه وكفانا بفضله شر من سواه اهـ

وردت لنا رسالة من إقليم الخروب بتاريخ غرة محرة افتتاح سنة ٩٤ مضمونها أنه في يوم الجمعة الواقع في ٢٧ ذي الحجة الماضي هطلت ثمة أمطار غزيرة بعد صلاة الجمعة وكانت فوق العادة حيث فتحت طريقًا بعرض مائة ذراع تقريباً واقتلعت جميع الأشجار التي في طريقها من زيتون وغيره وذهبت بجميع التراب وكان عمق الماء نحو قامتين وقد نزل في أثر تلك الأمطار برد مختلف الأشكال فمنه ما هو مثل الضفدع ومنه ما له مثل القرون ومنه ذو شناغيب وغير ذلك والحبة بمقدار الجوزة وقد استمر ذلك ساعة نصفًا وكان نزول ما ذكر في شحيم ومزبود وعانوت والزعرورية وبكيفا والقريعة وقد أتلف من الأرزاق ما تنوف قيمته عن ألفي ليرة وقد كان معظم التلف في أراضي شحيم وقد أخذت المياه كثيرًا من الماعز وقطعت الطرق لكن لم يتلف أحد من نوع الإنسان فالحمد لله تعالى على السراء والضراء

**وردت إلينا الرسالة الآتية من غزة**

أن من أغرب الغرائب ما حل بغزة هاشم من المصائب حيث أن سهم البين بأكباد أهلها صائب وقد أصبحوا ضحكة بين البلاد وارتفعت عنهم المروة بين العباد وذكروا بالجبن في كل ناد وارتضوا بالفول والعدس والقثاء والبصل لما ضلت بهم الأهوى عن السمن والعسل والمن والسلوى فتقاعست هممهم لضعفها

عن استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير فعاد أمرهم إلى الوقوع في الهم والضير وغبنوا وغدروا أي غبن وغدر وما صار لناموسهم ولا لحميتهم ذكر بداعي استبدال علامة الدين وشيخ العلماء العاملين مفتيها السابق السيد أحمد محي الدين الذي شاع مجده وفضله بين العالمين بمن لا بعد له خديمًا ولا يصلح لغيره نديمًا فلقد أخطأ الصواب في هذه القضية الذي سعى فيها حيث بأطماعه لم يعط القوس باريها وتعدى على الشريعة بالغلبة والقهر حيث سعى في أن يكون لغر أهله توسد الأمر فدل هذا الشأن على اقتراب الزمان وانتظار الساعة لأهل الإيمان حيث أنه المصرح به في كلام سيد الأنام عليه وآله من الله أفضل صلاة وأمّ سلام وعاد أهل غزة بذلك عن مكارم الأخلاق والشرف بمعزل حيث أطرافها الذين ليسوا أهلا لتلك الرتبة الفخيمة صار لهم بها منزل

أن الرعية لا تعزي إلى شرف

إلا إذا كانت الأشراف ترعاها

فيا ليت شعري ما قصد الساعون في هذا الحال الذي صارت به غزة في أشد ربال فجزاهم من الله الطرد والإبعاد لتعديهم بالأذية على آل بيت رسول الله مهلك ثمود وعاد وقد قال عليه الصلاة والسّلام ما بال أقوام يؤذوني في قرابتي ومن آذاني فقد آذى الله تعالى وقد قال سبحانه وتعالى أن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدّ لهم عذابًا مهينًا وأي أذى أعظم من هذا التعدي على آل بيته الكرم بتأخيرهم عن رتبتهم الجليلة الذي هم أهلها وأكفاؤها على الدوام وتقديم غيرهم ممن هو غير كفوء لها وعاجز عنها بين الأنام

لقد هزأت حتى بدا من هزالها

كلاها وحتى استامها كل مفلس

فلعمري أن هذا الأمر على أهل الدين الأخيار وسمعنا من الثمرات ما به الاعتبار لأهل الإستبصار وقد أذكرنا ما حل بغزة من الكرب والبلا ما وقع يوم الطف بكربلاء فحسبنا الله ونعم الوكيل فلعله بحسب ما شاع من الميل إلى الحطام وكثرت فيه الأقاويل

تزود حكمة مني ودع قيلا ودع قالا

فساد الدين والدنيا قبول الحاكم المالا

أين الملائكة من الشياطين أين العلماء من الجاهلية ورحم الله الطغرائي حيث يقول

وإن علاني من دوني فلا عجب

لي رسوه بانحطاط الشمس عن زحل

وقد حق لنا التمثل بين الأنام بما يتمل به العوام

خلت البقاع من الرخاخ وتفرزنت فيها البيادق

وسطا الغراب على العقاب واصطاد فرخ البوم باشق

سكتت بلابلة الغصون وأصبح الخفاش ناطق

وتسابقت عرج الحمير فقلت من عدم السوابق

ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم وإنّا لله وإنّا إليه راجعون ثم أنا نخاطب جميع مؤمني الأمة المحمدية من كل قطر في كل بدلة وبريه من أمراء وعلماء ووجوه وغيرهم ممن لهم حمية وغيرة دينية بقولنا السلام عليكم عباد الله المؤمنين هل من مغيث فيكم لشريعة سيد المرسلين ولأرامل غزة الذين هم عادوا من العاجزين إذ حق للكتب المذهب النعمان النعي على معرفة مفهومها ومنطوقها في غزة الآن حيث أن فارس ميدانها عن وظيفة الفتوى دفع والعاجز عن الحبو في مضمارها لها وضع

لا تركن لدهر حط في صيب

أشرافه وعلا في أوجه السفل

وحق لهذه الوظيفة الجليلة المقدار أن يقال على لسان حالهم ما قيل في لطيف الأشعار

ولو أني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المداني

لهان علي ما ألقى ولكن تعالوا وانظروا بمن ابتلاني

**(ستأتي البقية)**

**كاتبيه خدمة العلم الشريف بغزة المشايخ**

**السيد أنيس محمد أمين الحسيني أحمد ميسو**

**عطا الله مراد حامد البدري محمد عبد الرّحمن مدوح**

**الأستانة العلية**

بوشر بتأليف نظامات المطبوعات بمقتضى ما أعلنه القانون الأساسي

أن معتمد البابا في الأستانة أعلن للدولة العلية زيادة ممنونية الكتوليك من القانون الأساسي وأنه على فرض وقوع المحاربة يكونون معاونين للأتراك على الروسية وإذا أبدت الروسية الحركات التعرضية يقابلها البابا بالتدابير المؤثرة التي أعطي القرار عليها

عقد مجلس في دائرة شورى الدولة لأجل تأليف نظام الولايات على أحكام القانون الأساسي ودعي إليه أحد الصدور العظام صاحب السماحة عاصم أفندي ومدير المكتب السلطاني ورئيس دائرة الحقوق في أسكودار صاحب الفضيلة رامز أفندي وفي البصيرة أن ورود العساكر المظفرة من الممالك متواصل وكذلك إرسال العسكر إلى المحلات اللازمة وأن عدة معتمدي المحر الذين أحضروا السيف المرصع لحضرة السردار الأكرم فاتح جنيس وعلكسيناج صاحب الدولة والرأفة عبد الكريم باشا ٢٠ شخصًا ومحل إقامتهم في دائرة المكتب السلطاني وقد قوبلوا بغاية الرعاية والإكرام

أن الجمعية المؤلفة من كبار وكلاء الدولة ورؤساء العثمانيين قرروا جميعًا أن الموت خير من العار أو كما يقال النار ولا العارأي اتفقوا على رفض ما هو مخل بحقوق الدولة والملة

**حوادث محلية**

جرى احتفال عظيم في الباب العالي لتلاوة منشور الوزارة لصاحب الدولة ضيا باشا الأفخم والينا الجديد وقد قدم لدولته معروض بإمضاء ٢٥٠ ألف من مسلمين ونصارى يرجون منه أن يكون مبعوث الأستانة العلية والمظنون تشريف دولته في هذا اليوم إن لم يصح ما قيل أنه يحضر أولا إلى إزمير ويقيم فيها أسبوعًا لبعض قضايا (قد صح ذلك حيث ورد تلغراف به)

في صباح يوم الإثنين الماضي حضر بابور عثماني لنقل الطوبجية بمهماتها وسيحضر عدة سفن إلى سواحل سورية وحلب لأجل نقل الرديف المتجمع الذي ينوف عن ٢٥ ألأف مقال

قدم في هذا الأسبوع والأسبوع الماضي كثير من الحجاج من أكثر الجهات وقد أخبوا أن الحج في هذه السنة في غاية الصحة والرخاء فنحمد الله تعالى ونشكره على ذلك

في صباح يوم الثلاثا الماضي انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى جناب الشيخ خليل أفندي ابن العالم الفاضل الشيخ أحمد أفندي الأغر نائب ومفتي بيروت سابقًا وقد شيع جنازته أكثر الأهالي من أكثر الطوائف بكمال الأسف وكان مشهده يشهد بفضله واعتباره فنسأله تعالى أن يتغمده برحمته ويلهم عائلته الصبر على فقده

طالعنا في جريدة الأهرام أن جناب الأديب الفاضل سليم أفندي نوفل صدرت إرادة قيصر الروسية أن توجه إليه الرتبة السامية في دائرة الأديان الأجنبية بوزارة المذاهب والعلوم علاوة على رتبة مستشارية البلاط الملوكي ورياسة قلم الترجمة في الدائرة الرابعة من وزارة الأمور الخارجية وأستاذية اللغة العربية في دائرة اللغات الشرقية في المدرسة العظمى فنقدم له التهنئة بذلك علاوة على تهنئة بلده طرابلس الشام قلت ويعلم من ذلك أن الفضل والأدب لهما رواج واعتبار عند الأجانب وإن كان أهلهما من غير جنسهم لضيق المقام أخرنا عدة رسالات

في يوم السبت القادم مساء ٢٧ ك٢ تشخص في مرسح سورية رواية المريض الوهمي تأليف المعلمين الأديبين إلياس وأنطون شحيبر وهي رواية لطيفة ثمن ورقة الدخول فرنكان

**إعلان**

**كتاب التحفة الأدبية في تاريخ تمدن الممالك الأروبية تأليف الوزير الخطير والعالم التحرير موسيو كيزو الشهير**

نخبر حضرة الجمهور أننا بعونه تعالى صرنا على همة إنجاز من ترجمة هذا الكتاب النفيس الذي استغرق من وقتنا مددًا نعم إننا لم نشتغل فيه دون انقطاع لكن لا يخفى على من يتفقد ما يصادف المترجم من الصعوبات العظيمة في استخراج كتاب كهذا حاوٍ كل المبادئ السياسية والعلمية وما يتبعها من الألفاظ والمعاني الصعبة المراس وأملنا أنه سيجيء قريبًا على أتم المراد

فهذا الكتاب الذي بعد عقد هموم الإفرنج من أنفس المؤلفات وأهمها نفعًا وألطفها أسلوبًا وأدقها معنى يعرب عن التمدن وأصوله وفروعه منذ انقراض الدولة الرومانية وهجوم البرابرة على أوربا إلى أيامنا هذه ويحتوي على متقطف تاريخ كل من دول أوربا الحاضرة والكنيسة المسيحية والعرب الإسلام والصليبيين وتاريخ الفلسفة والآداب والفنون وتاريخ المذاهب السياسية أو طرائق الأحكام الدولية القديمة والحديثة إلخ ولقد سماه مستر طالبويز الذي ترجمه إلى اللغة الإنكليزية تحفة مهداة لبني البشر والإفرنج عمومًا تسمية هام التأليف لأن الإنسان إذا طالع مجمل تواريخ الدنيا لا يمكنه أن يستغني عن كتاب موسيو كيزو وأما هذا الكتاب فيغنيه عن كل التواريخ وهاك البرهان أن المؤلف قد استقطف كتابه من عموم تواريخ العالم وأضاف إلى ذلك ملاحظات رجل سمت شهرته بالفلسفة والسياسة والفصاحة وسائر العلوم فضلا عن كونه صرف زمنًا طويلا في تخت الوزارة العظمى الفرنساوية فإن استطاع كل مطالعة جميع التواريخ فهل يستطيع أن يأتي بما آتى به موسيو كيزو منن كشف ستار الأسرار عن عوامض ما انطوت عليه تواريخ الإزدهار بأنامل الحكمة ودقة الأفكار كلا. فالمأمول من غيرة الجمهور أن يبادروا إلى الإشتراك بكتاب نظير هذا الكتاب لم تأب بعد المطبعة العربية بمثله من جهة شأن المؤلف والمؤلف ترغيبًا للمترجمين ومكافاة لهم على أتعابهم ورغبة بالمطالعة والاستفادة وقد جعلنا قيمة الإشتراك عشرة فرنكات لا غير وسيباع بعشرين فرنكًا لغير المشتركين

**كاتبه حنين خور**

**أحد الأعضاء المميزين في الجمعية العلمية السابقة في بيروت**

قلت من طالع هذا الإعلان وتأمل في النعوت التي اشتمل عليها الكتاب الذي يراد طبعه ويطلب الإشتراك فيه أدرك أنه كتاب بديع المثال عزيز المنال لم ينسج على منواله ولم تسمح قريحة بمثاله لما فيه من فرائد الفوائد وصلات الآداب العوائد ونكت التاريخ الجليلة ولطائف الأخبار الجميلة واشتهار هذا الكتاب عند الأجانب أجمل عنوان على ما فيه من غرائب الرغائب وعلى ذلك فالدخول في باب الإشتراك فيه مندوب والسعي للحصول على ما فيه من مطالب فلسفة التاريخ مطلوب فنحض الجميع على الإكتتاب في الإشتراك فيه والإسراع إلى ما يدرك نفع العموم منه بالبداية ونطلب من وكلاء الثمرات أن يسعوا بتحصيل مشتركين وأن لا يفتروا عن الحض على ذلك في كل حين ونقدم الثناء والدعاء لحضرة مؤلفه الفاضل الأديب الذي تم له من أغراض الآداب أوفر سهم مصيب ونتأمل نجاح مساعيه في ما جد ووصول أمانيه في ما طلب إلى أقصى حد

**(عبد القادر قباني)**